

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ فبراير ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاصاً شهرياً بلغ ٠,٢٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بارتفاع قدره ١% خلال نوفمبر. وتأتى التطورات الشهرية على خلفية نقص المعروض من اسطوانات البوتاجاز في منافذ التوزيع بالإضافة الى ارتفاعات طفيفة في أسعار بعض المواد الغذائية والتي حيدّها انخفاض في أسعار مواد غذائية أخرى. وعلى الرغم من الانخفاض الشهري ، ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ٩,٥٥% في ديسمبر ٢٠١١ من ٩,٠٧% في نوفمبر نتيجة تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وعلى الجانب الآخر ، فقد ارتفع التضخم الأساسي ارتفاعاً طفيفاً بلغ ٠,٢١% في ديسمبر ٢٠١١ بعد زيادة بلغت ٠,١٧% في نوفمبر نتيجة زيادات متفاوتة في أسعار بعض المواد الغذائية . وفي ذات الوقت انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي من ٧,٦% في أكتوبر الى ٧% في شهري نوفمبر وديسمبر مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، فإن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية بالإضافة الى عدم مرونة آليات العرض قد تؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً محدوداً بلغ ٠,٣% في الربع الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد ارتفاع متواضع بلغ ٠,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠١١/٢٠١٠ عقب الانكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ وقدره ٤,٣% ، وذلك على خلفية الانخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين خلال العام الماضي ، فقد استمرت مستويات الاستثمار في التراجع لتسجل إنخفاصاً بلغ ١١,٤% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي قد زادت حدتها على خلفية تحديات المالية العامة والقطاع المصرفي التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو مع احتمال انتقالها الى مناطق أخرى. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg